بسم الله الرحمن الرحيم

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

مركز البحوث والنشر والاستشارات

المنتدى المصرفي السادس و السبعون

بعنوان

أثر تغير الأسعار العالمية للبترول على الاقتصاد السوداني

إعداد:

أ. الشيخ محمد المك

وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني السابق

يونيو 2009

ملخـــــــــص الدراســـــــــــة

تناولت الدراسة مقدمة عن البترول السوداني وحصة السودان من الشراكة مع الشركات الأجنبية المنتجـــة للبتـــرول ثم تناولت آثـــار البترول علي الناتـــج المحلـــي الإجمالـــي وتـــركيبته كمـــا تطـــرقت إلـــي آثـــاره علي الإيـــــرادات والإنفاق العـــــام للدولـــة ثـــم تناولت أثـــاره علـــي ميـــزان المـــدفـــوعـــات والاستثمـــارات الأجنبيـــة المباشـــرة وتطبيع العلاقـــات مـــع مـــؤسسات التمـــويل الدوليـــة والإقليمية ويمـــكن تقييم الجهـــود الحكـــومية لتـــحسين إدارة عـــــائدات المـــــوارد البتـــرولية واستخـــدامها استخـــداماً أمثل علـــي النحـــو الـــتالي :

- تم إحداث معدلات نمو موجبة ومستدامة في الاقتصاد القومي بلغت في المتوسط حوالي 9.8 % وهذا بلا شك فائدة كبيرة للاقتصاد القومي إلا أن تحليل معدل النمو يرجع إلي دخول البترول في دورة الاقتصاد القومي وزيادة مساهمة قطاع البترول نفسه في الناتج المحلي الإجمالي ويلاحظ أن آثار البترول علي القطاعات الإنتاجية غير البترولية مثل الزراعة والصناعة والخدمات تكاد تكون محدودة.
- إن الدولة قد بذلت مجهودات كبيرة لزيادة مساهمة الإيرادات غير البترولية في تمويل الإنفاق العام للدولة حيث بلغت مساهمتها حوالي 50% خلال الفترة 1999 _ 2004م إلا أن هذه النسبة قد تدنت كثيرا خلال الأعوام 2006 _ 2009 حيث وصلت إلي 34% في عام 2008 م وعليه لابد من اتخاذ إجراءات عاجلة لتقييم ذلك الوضع وتصحيحه.
- تمكنت حكومة السودان من توجيه جزء كبير من الإيرادات البترولية للإنفاق التنموي حيث قامت بافتراض توجيه منافعه للأجيال القادمة ورغم ارتفاع نسبة الإنفاق التنموي من الإنفاق العام من 9% في عام 1999م إلي ما يقارب ال31% في عام 2004م واستقراره في نسبة 24% في الأعوام 2006م و2008 م إلا أن نسبة ما تم إنفاقه من الإيرادات البترولية علي التنمية تدني من 58% في عام 2006م إلي 34% في عام 2008م بينما ارتفع الإنفاق الجاري من الإيرادات البترولية من 42% في عام 2006م إلي 66% في عام 2008م بسبب مقابلة متطلبات الإنفاق الجاري لاتفاقيات السلام وهذا أيضا يتطلب وقفة من حكومة السودان لمراجعة الصرف علي الإنفاق الجاري من الإيرادات البترولية تحت ضغوط اتفاقيات السلام لمقابلة الإنفاق الجاري.

☜

محتـــــــويات الـــــدراســـــــــــــة

* ملخص الدراسة.

* المحور الأول: خلفية عن البترول السوداني.

* المحور الثاني: أثر التغير في الأسعار العالمية للبترول على كميات الإنتاج ونصيب الحكومة.

* المحور الثالث: أثر البترول على ميزان المدفوعات.

* المحور الرابع: مساهمة البترول في الميزان التجاري.

* المحور الخامس: مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي.

* المحور السادس: مساهمة البترول في الموازنة العامة للدولة.

* المحور السابع: أثر البترول على الاستثمـــارات الأجنبيـــة المباشـــرة.

* المحور الثامن: أثر البترول على تطبيع العلاقات مع مـــؤسسات التمويل الأجنبية.

* المحور التاسع: أثر البترول على الخدمـــــات الاجتـــماعيـــة.

☜

المحور الأول
خلفيـــــة عـــن البـــترول الســـــــــوداني

أولا: شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً مستمراً في الآونة الأخيرة حتى وصل إلي 140 دولار للبرميل في منتصف عام 2008 وهذا أعلي سعر تم تسجيله للأسعار العالمية وبعد ذلك سجلت تراجعا مخيفا في الربع الأول من عام 2009 بسبب انخفاض الطلب نتيجة للأزمة المالية العالمية.

ثانيا: تغطي الدراسة آثار إنتاج البترول وتغيرات أسعاره العالمية علي الاقتصاد السوداني وقد ركزت علي الأتي:

1. الناتج المحلي الإجمالي.
2. الموازنة العامة للدولة بشقيها ألإيرادي والإنفاقي
3. التجارة الخارجية.
4. الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
5. تطبيع العلاقات مع مؤسسات التمويل الخارجية.

ثالثـــا: خلفيـــة عـــن تغيـــرات الأسعـــار العالميـــة للبتـــرول:

مما لاشك فيه أن العوامل الاقتصادية والأحداث السياسية تلعب دوراً هاماً في التغيرات التي تطرأ علي أسعار النفط في العالم ، بيد أن العوامل الاقتصادية وحدها لها اليد الطولي في تحديد أسعار النفط علي المدي الطويل بينما المتغيرات السياسية وخاصة المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي لها زمام الأمر في تحديد الأسعار علي المدى القصير.لذا فان دراسة العوامل الاقتصادية وحدها بمنأى عن إدراك الأحداث السياسية تعتبر محاولة غير كافية في تفسير الاتجاهات العامة لأسعار النفط عالميا.

تتضافر العديد من العوامل الاقتصادية في تغيرات أسعار النفط في العالم إلا أنه يمكن تصنيفها في أربعة محاور رئيسية وهي:

(1) الطلـــب علي النفـــط:

إن زيادة الطلب علي النفط في العالم مؤخراً هو العامل الرئيسي وراء ارتفاع أ سعاره ففي أغسطس 2004م ذهبت وكالة الطاقة الدولية(IEA)إلي القول بأن الطلب العالمي علي النفط سيزيد زيادة كبيرة تفوق كل الزيادات التي حدثت في غضون الستة عشر عاماً الماضية وعزت ذلك للنمو الاقتصادي المتزايد في عدة دول منها علي وجه الخصوص الصين والهند ويمكن توضيح الأسباب التي أدت لزيادة الطلب علي النفط فيما يلي:

- ازدياد طاقة المصانع ومواعين الاقتصاد المختلفة.
- تغير أنماط الاستهلاك للمواطنين واللجوء إلي السلع التي تستخدم محروقات نفطية (كالسيارات مثلا).

– تقليص بدائل الطاقة الأخرى الأمر الذي يزيد الطلب علي البترول.

إلا أن الطلب العالمي علي النفط قد تدني بدرجة كبيرة منذ أواخر عام 2008 واستمر الحال في عام 2009 الشئ الذي أدي إلي انخفاض الأسعار العـــالمية

(2) عـــــرض النفـــــط:

تعاني عدة دول منتجة للنفط من عدم الاستقرار مما أثر سلبا علي مقدراتها في بلوغ إنتاجيتها القصوى من النفط ومن بين هذه الدول العراق وفنزويلا نتيجة للاضطرابات السياسية ويمكن بإيجاز توضيح محددات عرض النفط في الآتي:

– استمرار المخاوف والمخاطر لحالة عدم الاستقرار في العراق والتي تحرم سوق النفط من كميات كبيرة من خام النفط العراقي.

– الصعوبات التي تواجه روسيا في تنمية قدراتها للصادر.

– مخاوف الإرهاب والأجواء غير الطبيعية في المملكة العربية السعودية وبعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط.

ثالثاً: المضاربـــات في الأســـواق العـــالميـــة:

أعلن نائب الأمين العام لمنظمة الأوبك في أغسطس من العام 2004م أن المضاربة في سوق النفط ساهمت في زيادة أسعاره ما بين 10الي 15 دولار/البرميل.

رابعا: ارتفاع تكلفة النقل والتامين ضد المخاطر.

المحور الثاني

أثر التغير في الأسعار العالمية للبترول على كميـــات الإنتـــاج ونصيـــب الحكـــومـــة

أدى الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط إلي نمو كبير في نصيب الحكومة من الإنتاج الكلي خاصة خلال الأعوام الأخيرة 1997–2008م إلا أن نصيب الحكومة قد انخفض في عام 2009م نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية حيث يتأثر نصيب الحكومة بالاتي:

- كميات الإنتاج الكلي حيث يرتفع نصيب الحكومة مع زيادة الإنتاج وينخفض بانخفاضه.
- الأسعار العالمية والتي تؤثر إيجابا علي نصيب الحكومة في حالة ارتفاعها حيث تقل (Excess Oil) تكلفة الإنتاج مقيمة بالبراميل ويتم احتساب الكميات الإضافية لصالح الحكومة .

والجدول رقم (1) يوضح كميات الإنتاج ونصيب الحكومة منها خلال الفترة 1997 –2009 م حيث ارتفعت نسبة نصيب الحكومة من 25% في عام 1999م إلي 75 % في عام 2005 م وانخفضت إلي 56.7 % في عام 2009م.

جـدول رقـم (1)

كميـات الإنتـاج ونصـيب الحكـومـة منها خـلال الفتـرة 1997_ 2009م

مليون برميل

الفترة	كميات الإنتاج في العام	متوسط الأسعار العالمية دولار/برميل	نصيب الحكومة	النسبة% لنصيب الحكومة
1997	0.2	0.0	0.2	
1998	0.3	0.0	0.3	
1999	14.2	15	3.5	25%
2000	59.3	29.7	30.5	51%
2001	76.2	16.8	32.2	42%
2002	79.7	20.9	36.0	45%
2003	95.7	27.8	62.1	65%
2004	105.0	38.6	74.9	71%
2005	102.0	51.0	73.4	75%
2006	132.6	62.8	73.4	55%
2007	176.6	70.7	97	55%
2008	168.9	87	94.7	56.1
2009(تقديري)	177.0	60	100.4	56.7

الشـكل رقـم (1)

الاتجـاه العـام لنصيـب الحكـومـة مـن البتـرول خـلال الفتـرة 1999 -2009م

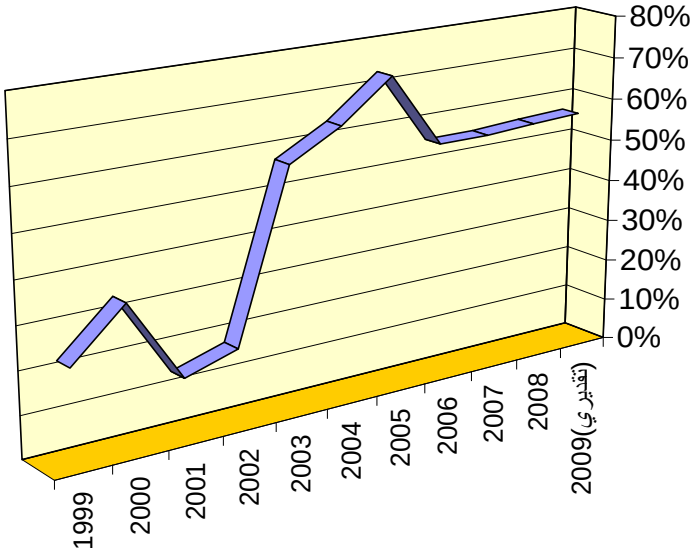

ولإدارة عائدات البترول إدارة مثلي فلقد أنشأت حكومة السودان حساب تركيز إيرادات البترول يتم فيه توريد ما زاد عن أسعار البترول المصدرة عن سقف الموازنة بحيث يتم الاستفادة منه في تركيز الإيرادات أثناء انخفاض الأسعار العالمية أو تدني الإنتاج وقد تمت الاستفادة من رصيد ذلك الحساب في معالجة تأخر إنتاج مربعي (3)و(7) بواقع 200 ألف برميل يوميا خلال الأعوام 2006 و 2007 .

وبعد ذلك وخلال الأعوام 2006 _ 2008 م اتضح من الإحصاءات لجوء وزارة المالية والاقتصاد الوطني من السحب من ذلك الحساب لسد العجز في الإيرادات العامة للدولة ومقابلة الإنفاق المتنامي حسب ما هو موضح في الجدول رقم(2) كما انه لم يتم بناء أي رصيد خلال الربع الأول من عام 2009 م نسبة لانخفاض الأسعار العالمية دون مستوي السقف المحدد لسعر الموازنة .

جـــــــــدول رقم(2)

الرصيد والسحب من حساب تركيز إيرادات البترول

خلال الفترة 2006 و2007 و2008 والربع الأول من عام 2009م

(مليون دولار)

الأعوام	الرصيد الافتتاحي	الإيداعات الجديدة كحساب للتركيز	الجملة	السحوبات من الرصيد			الرصيد المتبقي
				حكومة السودان	حكومة جنوب السودان	الجملة	
2006	280	678.1	958	577.9	327	904.9	53
2007	53	578	631	288	155	443	188
2008	188	1427	1615	811	437	1248	367
2009 الربع الأول	367	-	367	209	140	349	18

المحور الثالث

أثر البترول على ميزان المدفوعات

فيما يتعلق بالآثار المترتبة علي دخول البترول السوداني علي ميزان المدفوعات فنجد أن ميزان المدفوعات قد سجل فائضا لأول مرة في الأعوام 2001 و2004م و2007 و2008م إلا أن ذلك الفائض قد انقلب سريعا إلي عجز نتيجة لزيادة الاستيراد من السلع الرأسمالية.

والجدير بالذكر أن الصادرات البترولية أصبحت تشكل 95% من إجمالي عائدات الصادرات أما الصادرات غير البترولية فلا زالت تقبع في مكانها حيث تمت إصابة الاقتصاد السوداني إصابة بالغة بالمرض الهولندي وعليه فان المعالجات الجذرية لزيادة مساهمة الصادرات غير البترولية تعتبر ملحة وعاجلة.

ومن جهة أخري فان دخول البترول في الاقتصاد السوداني قد اكسبه ثقة كبيرة وقلل من مخاطره ويمكن ملاحظة ذلك في الأتي:

1/ التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية.

2/ تطبيع العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية والانتظام في سداد مستحقاتها الشئ الذي مكن البلاد من الحصول علي قروض ومنح ساعدت في انجاز العديد من مشروعات التنمية مثل سد مروي ومشروعات الكهرباء والنقل وغيرها.

3/ تخفيف المخاطر في الاقتصاد السوداني خاصة لدى الجهات الخارجية المانحة.

ومن جانب أخر فقد جلب البترول العديد من المشاكل معه وعلي رأسها استيقاظ ومطالبة الدائنين لسداد ديونهم المستحقة علي حكومة السودان هذا بالإضافة إلي جلب المشاكل السياسية الخارجية والداخلية.

المحور الرابع

مساهمة البترول في الميــزان التجـــــاري

ظل الميزان التجاري للبلاد يسجل عجزاً كبيراً بلغ ذروته خلال العام 1998م حيث بلغ العجز حوالي 1136.5 مليون دولار. والجدير بالذكر أن استجلاب المعدات الرأسمالية

لإنتاج البترول قد كان لها الأثر الكبير في ذلك العجز غير أنه بعد استجلاب تلك المعدات سجل الميزان التجاري فائضا مقدراً في الأعوام 2000 و 2003 و2004 م و2007م و 2008و بلغ ذروته في العام 2008 م حيث سجل فائضا قدره 4018 مليون دولار أمريكي. وقد بلغت مساهمة البترول في الميزان التجاري حوالي 1.9 مليار دولار في العام في المتوسط . إلا أن زيادة الاستثمار في البترول بدخول حقول إنتاج أخرى واستجلاب آليات أخرى في هذا المجال أدي إلي عجز مرة أخرى في الميزان التجاري . ويتوقع في المستقبل تدفق إنتاج البترول بصورة كبيرة وارتفاعاً في الأسعار العالمية مما سيؤدي إلي تدفق موارد ضخمة تحسن من موقف الميزان التجاري والجدول رقم (3) يوضح موقف الميزان التجاري خلال الفترة 1996 _ 2009 م.

☜

جـــدول رقـــم(3)

الميـــزان التجـــاري خـــلال الفترة 1996 _ 2008م

(مليون دولار)

العام	الصـــــــــــادرات			الواردات	الفائض / العجز
	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	إجمالي الصادرات		
1996	–	620.3	620.3	1488.0	(868.7)
1997	–	594.2	594.2	1421.9	(827.7)
1998	–	595.7	595.7	1732.2	(1136.5)
1999	276.0	504.0	780	1253.2	(473.2)
2000	1350.0	457.0	1807	1366.4	440.6
2001	1377	322.0	1699	2025.0	(326)
2002	1511.0	438.0	1949	2179.0	(230.0)
2003	2048.0	494.0	2542	2536.0	6.0
2004	3101.0	677.0	3778	3586.0	192.0
2005	4187	637	4818	5946	(1128)
2006	5087	569	5656	7105	(1449)
2007	8419	461	8880	7722	1158
2008	11671	576	12247	8229	4018
2009(تقديري)	9036.32	677.4	9713.7	7101.5	2612.2

* مـــن الجـــدول رقـــم (3) يلاحـــظ الأتـــي:

- تحول العجز في الميزان التجاري بعد دخول صادرات البترول إلي فائض في الأعوام 2000 و2003و 2004 م و2007 و2008م.
- العجز في العام 2002 م لم ينجم عن انخفاض في عائدات الصادرات ولكنه نجم عن زيادة قيمة الواردات (معدات رأسمالية).
- عدم حدوث زيادة كبيرة في الصادرات غير البترولية لضعف تنافسيتها والمشاكل الهيكلية التي تواجهها.
- توضح هذه البيانات التحسن في الميزان التجاري نتيجة لدخول الصادرات النفطية خلال الفترة 2000 –2009 م أما الصادرات غير البترولية فلم تحدث بها أي زيادات الشئ الذي رفع مساهمة الصادرات البترولية إلي 95% من إجمالي قيمة الصادرات في المتوسط خلال الفترة 2000 – 2009 م، ويؤكد

☜

ذلك تفشي المرض الهولندي في الصادرات السودانية والمخاطر الكبيرة الناتجة عنه والحاجة الماسة لمعالجة جذرية لاحتواء ذلك الموقف الخطير.

المحور الخامس

مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمـــالي

حدث تغيير كبير في هيكل الاقتصاد السوداني (في المؤشـــــــرات الكلية للاقتصاد القومي) بدخول البترول في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل نمـــــــــــــو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6.8% في المتوسط خلال الفترة 2000 _ 2009م مقارنة بمعدل نمو بلغ 6.2% خلال الفترة 1997 – 1999م.

والجدير بالذكر أن دخول النفط في اقتصاديات الدول يساعد في نمو القطاعات الأخرى (الإنتاجية والخدمية). كما نجد أن البترول قد أثر بصور كبيرة علي خارطة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي حيث بدأت مساهمة قطاع البترول بنسبة 1% في العام 1999م وتصاعدت بصورة متزايدة لتصبح حوالي 10% من إجمالي الناتج في العام 2004م محدثة بعض الآثار الطفيفة علي القطاع الزراعي وقطاع الخدمات غير أن تلك القطاعات قد تستفيد في المدى البعيد من النمو المضطرد في قطاع البترول.

والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

جـــدول رقـــم(4)

المســـاهمـــة فـــي الناتـــج المحـــلي الإجمـــالي حســـب القطـــاعـــات المختلفة

خـــلال الفتـــرة 1997 – 2004م

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القطاع الزراعي	%47.6	%48.7	%48.9	%49.0	%45.5	46.2	45.9	44.5
القطاع الصناعي:	15.1 %	15.0 %	15.8%	19%	22.8%	22.9%	23.7%	25.4%
* الأنشطة غير البترولية	15.1%	15.0%	14.8%	12.2%	14.9%	14.6%	14.8%	15.4%
* الأنشطة البترولية	0.0%	0.0 %	1%	6.8%	7.9 %	8.3 %	8.9 %	10.0 %
القطاع الخدمي	%37.3	%36.3	% 34.3	%32.0	%31.7	%30.9	%30.4	%30.1
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	1592930.8	1991612.6	2448885.1	2969452.4	33704955	38390966	44086009	5277601
معدل النمو	%6.6	%6	%6	%8.3	%6.1	%6.5	%5.8	%7.2

وتجدر الإشارة إلى أن:

- دخول البترول أحدث طفرة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع معدل النمو في المتوسط إلي حوالي 9.6% خلال الأعوام 2006 _ 2008 م.

☜

- تركيبة الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت تغيرا كبيرا خلال نفس الفترة حيث ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة (الذي يشمل قطاع البترول) من الناتج المحلي الإجمالي إلي حوالي 32.3% في عام 2008م مقارنة بحوالي 21.7% للفترة 1999 _ 2004 بينما تدنت نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والخدمات مما يشير بوضوح إلي الآثار الضعيفة لدخول البترول السوداني علي القطاعات الأخرى ولمزيد من التفاصيل راجع الجدول رقم (5) أدناه:

جـــدول رقـــم (5)

المســـاهمـــة فـــي الناتـــج المحـــلي الإجمالي للفتـــرة مـــن 2006 - 2008م

البيان	2006م	2007م	2008م
مساهمة القطاع الزراعي	%38.9	%36.2	%35.4
مساهمة القطاع الصناعي	%28.9	%33	%32.3
مساهمة قطاع الخدمات	%32.2	%30.8	%32.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%10.3	%10.2	%7.3

المحور السادس

مساهمة البترول في المـــوازنة العـــامة للـــدولـــة

أولاً: الإيرادات:

يلاحظ نمو نسبة مساهمة الإيرادات البترولية خلال الفترة (1997-2009م) بمعدلات متذبذبة علي الرغم من الزيادات المستمرة في حجم الإنتاج الكلي وينتج ذلك من التذبذب في نسبة نصيب الحكومة من إجمالي الإنتاج الكلي ونتيجة للتذبذب في الأسعار العالمية كما سبق ذكره. ويمكن توضيح مساهمة الإيرادات غير البترولية والإيرادات البترولية خلال الفترة 1997 - 2004م والجدول رقم (6) يوضح ذلك:

جـدول رقــم (6)

نسبــة مســاهمة الإيــرادات البترولــية مــن إجمــالي الإيــرادات العــامة

للفترة 1997-2009م

بالمليار دينار (97-2006) وبالمليون جنيه(2007-2009)

السنوات	الإيرادات غير البترولية	نسبة مساهمة الإيرادات غير البترولية	معدل نمو الإيرادات غير البترولية	الإيرادات البترولية	نسبة مساهمة الإيرادات البترولية	معدل نمو الإيرادات البترولية	إجمالي الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات العامة
1997	107.2	% 99	–	1.4	%1	–	108.6	–
1998	157.7	% 99	%47	1.2	%1	%7	159.2	%47
1999	193.1	% 92	%22	15.9	%8	%960	209.0	%31
2000	190.3	% 57	%1-	143.7	%43	%804	334.0	%60
2001	216.3	% 59	%14	149.7	%41	%4	366.0	%10
2002	274.3	% 58	%27	200.6	%42	%34	474.9	%30
2003	316.3	% 44	%15	398.7	%56	%98.7	715.0	%51
2004	526.1	% 51	%66	502.9	%49	%26.1	1029.0	%44
2005	609	%50	%16	608.8	%50	%21	1218	%19
2006	7467	%50	%22.6	7588	%50	%24.6	15075	%23.8
2007	7893	%45	6%	10048	%55	32%	17491	%16
2008	8060	%34	2%	15997	%66	59%	24057	%38
2009 (تقديري)	*9584.8	%55	%19	7937.8	%45.3	(%50)	17522.6	(%24)

ويتضح من الجدول رقم (6) أنه رغم ارتفاع نسبة الإيرادات البترولية إلي ما يقارب 43% في عام 2000 م إلا انه أمكن المحافظة علي النسبة في المتوسط بحوالي 46.2% خلال الفترة 2000 _ 2004 م مما يؤكد سلامة السياسات المالية خلال تلك الفترة والجهد الكبير الذي بذلته وزارة المالية والاقتصاد الوطني لتنمية الإيرادات غير البترولية والتي نمت بمعدلات كبيرة .

ورغم أن الفترة 1999 _ 2003 م شهدت نسبة مساهمة معقولة ومناسبة لمساهمة الإيرادات غير البترولية إلا أن الفترة 2006 _ 2008 م شهدت ارتفاعاً ملحوظا في نسبة مساهمة الإيرادات البترولية من إجمالي الإيرادات حيث ارتفعت نسبة المساهمة من 50% في عام 2006 إلي حوالي 66% في عام 2008 م الشئ الذي يشير إلي ضعف الجهد الضريبي المبذول خلال هذه الفترة.

☜

ثانيـــــــا: الإنفـــاق العـــام:

يتضح أن إنتاج وتصدير البترول قد أثر بصورة مباشرة علي نسبة زيادة الإنفاق العام، كما يلاحظ أن الإنفاق التنموي قد زاد زيادة ملحوظة حيث بلغت نسبته من الإنفاق العام حوالي 24 % في المتوسط خلال الفترة 2000 _ 2004 م مقارنة بنسبة 12 % خلال الفترة 1996 _ 1999 م. وبالنظر إلي تركيبة الإنفاق العام نجد أن نسبة الإنفاق التنموي إلي الإنفاق العام سجلت نسباً متزايدة حيث بدأت بنسبة 9% في العام 1997 م ووصلت إلي 31 % في العام 2004م بينما تناقصت نسب الصرف الجاري حيث سجلت حوالي 91% في العام 1997 م وتناقصت إلي 69% في العام 2004م ، والجدول رقم (7) يوضح تفاصيل ذلك. وهذا يؤكد أن جزءً كبيراً من عائدات النفط قد وجه إلي البرامج التنموية مما يؤكد سلامة السياسات المالية لاستخدام عائدات النفط إبان تلك الفترة.

جـــدول رقـــم (7)

الإنفـــاق العـــام خـــلال الفتـــرة 1996 _ 2004م

مليار دينار

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإنفاق الجاري	116.6	154.3	194.0	292.7	340.3	405.5	570.0	815.2
نسبة الإنفاق الجاري إلي الإنفاق العام	%91	%88	%84	%83	%81	%74	%73	%69
الإنفاق التنموي	11.4	21.0	35.6	59.4	78.1	145.3	215.8	372
نسبة الإنفاق التنموي إلي الإنفاق العام	%9	%12	%16	%17	%19	%26	%27	%31
إجمالي الإنفاق العام	128.0	175.3	229.6	352.1	418.4	550.8	785.8	1187.2

أما الفترة 2006 _2009 م فقد شهدت استقرارا في النسبة المئوية الموجهة للإنفاق التنموي من إجمالي الإنفاق العام إذ بلغت في المتوسط حوالي 24% من إجمالي الإنفاق العام إلا أن النسبة المئوية لما تم صرفه من الإيرادات البترولية علي البرامج التنموية قد تدنت بصورة ملحوظة من 54% في عام 2004 م إلي 34 % في عام 2008 م مما يشير بوضوح إلي خلل في استخدام موارد البترول علي الصرف الجاري بدلاً من الصرف التنموي وقد نجم ذلك عن مقابلة متطلبات إتفاقيات السلام.

جـدول رقـم (8)

جـدول يلخـص الإيـرادات البتـرولية ومـا تم توجيهه منها للإنفـاق الجـاري والإنفاق التنمـوي خـلال الفتـرة 2006 – 2009م

مليون جنيه سوداني

البيان	2006	2007	2008	2009(تقديري)
إجمالي الإيرادات البترولية	7588	10048	15997	7937.8
الإنفاق العام	18523	20971	22077	21950.4
الإنفاق الجاري	14106	15896	16684	16557.4
الإنفاق التنموي	4417	5075	5393	
التنموية القومية	3540	3658	3078	
التنموية الولائية	877	1417	2315	
% للإنفاق الجاري	% 76	% 76	% 76	%75.5
% للإنفاق التنموي	% 24	% 24	% 24	%24.5
% من إجمالي الإيرادات البترولية التي تم صرفها علي التنمية	% 58	% 51	% 34	%70
% من إجمالي الإيرادات البترولية التـي وجهت للإنفاق الجاري	% 42	% 49	% 66	%30

المحور السابع

أثر البترول على الاستثمـارات الأجنبيـة المباشـرة

شهدت البلاد تدفق العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات نتيجة للانفتاح والاستقرار الاقتصادي في السودان وجاذبية قانون تشجيع الاستثمار خلال العقد السابق حيث زاد حجم الاستثمارات خلال الفترة 1996م _ 2004م من 251.3 إلي 1381 مليون دولار أي بمعدل نمو بلغ حوالي 500% وشمل ذلك قطاعات الطاقة والتعدين والزراعة والخدمات والقطاع الصناعي حيث بلغ نصيب كل قطاع في المتوسط من الاستثمارات خلال الفترة أعلاه حوالي 74.7% ، 8.6% ، 7.6% ، 9.1% علي التوالي كما يلاحظ أن معظم الاستثمارات تركزت في قطاع الطاقة والتعدين ويعزى ذلك للاستثمار المتنامي في مجال البترول . والجدول رقم(9) والشكل رقم (2) يوضحان نصيب القطاعات المختلفة والاتجاه العام من تدفقات الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 1996م– 2009م.

☜

جـدول رقـم (9)

يوضـح تـدفقـات الاستثـمـارات الأجنبية خـلال الفترة 1996 -2009م

(مليون دولار)

العام	الـــــــزراعي		الطاقة والتعدين		الخدمـات		الصناعـي		الإجمالي
	حجم الاستثمارات	نصيب القطاع من إجمالي الاستثمارات	حجم الاستثمارات	نصيب القطاع من إجمالي الاستثمارات	حجم الاستثمارات	نصيب القطاع من إجمالي الاستثمارات	حجم الاستثمارات	نصيب القطاع من إجمالي الاستثمارات	
1996	36.8	%15	62.6	%25	122.5	%49	29.3	%12	251.3
1997	61.9	%15	298.7	%72	16.8	%4	36.5	%9	413.9
1998	49.3	%4	1098.1	%88	29.7	%2	70.4	%6	1248
1999	31.1	%3	999.2	%88	34.6	%3	64.7	%6	1130
2000	30.1	%4	669.5	%88	18.1	%2	42.9	%6	760.6
2001	50.8	%4	1132.0	%88	30.6	%2	72.6	%6	1286
2002	58.3	%4	1297.5	%88	35.1	%2	83.2	%6	1474
2003	43.2	%4	961.2	%88	26.0	%2	61.6	%6	1092
2004	54.6	%4	1215.6	%88	32.9	%2	77.9	%6	1381
2005	168.0	%6	2240.0	%80	112.0	%4	280.0	%10	2800
2006	373	%11	2584.0	%73	170.0	%4.5	407.1	%11.5	3534.1
2007	291.1	%12	1576.6	%65	194.0	%8	363.9	%15	2425.6
2008	277.7	%15	1110.9	%60	222.2	%12	240.7	%13	1851.5
2009 (تقديري)	481.3	%20	1323.5	%55	240.6	%10	360.9	%15	2406.3

شـكل رقـم (3)

يوضـح الاتجاه العـام للاستثمارات الأجنبية خـلال الفترة 1996 - 2009م

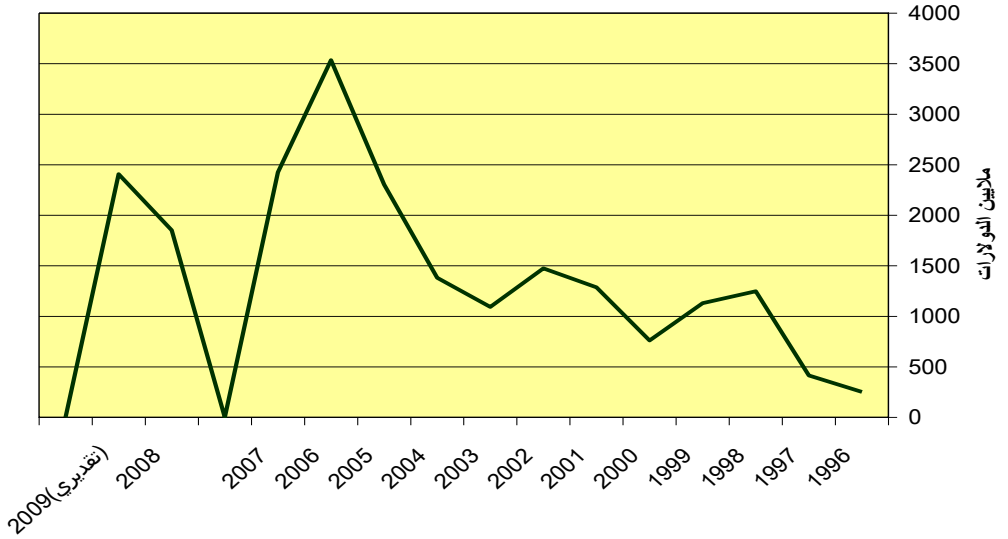

المحور الثامن

أثر البترول على تطبيع العلاقات مع مؤسسات التمويل الأجنبية

بعد دخول السودان في مجال إنتاج وتصدير البترول توفرت موارد مالية أجنبية مقدرة للسودان مكنته من التفاوض مع المؤسسات التمويلية المختلفة التي لديها متأخرات علي السودان وتمكن بعد ذلك من إعادة تطبيع العلاقات معها والالتزام بالسداد في الوقت المتفق عليه. وقد تمكنت البلاد من سداد مبلغ 300 مليون دولار شهريا في المتوسط خلال الفترة 1999–2009م مقارنة بمبلغ 65.0 مليون دولار شهريا في المتوسط خلال الفترة 1996–1998م ويرجع هذا التحسن في السداد إلي تحسن الإيرادات القومية نسبة لتزايد إنتاج البلاد من البترول.

ونتيجة للتطبيع الذي شمل معظم مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية ودول التعاون الثنائي مثل الصناديق العربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الإسلامي للتنمية والصين والهند وإيران وتركيا فقد تدفقت موارد أجنبية كبيرة علي البلاد أدت إلي الالتزام بسياسة إقراض جيدة بعد إزالة العقوبات المفروضة علي السودان . وقد بلغ إجمالي الموارد الأجنبية المتدفقة للسودان في المتوسط حوالي 550 مليون دولار خلال الفترة 2001 – 2009 م بينما بلغت الموارد المتدفقة قبل تطبيع العلاقات حوالي 150 مليون دولار في المتوسط بنسبة زيادة بلغت أكثر من 230%.

المحور التاسع

أثر البترول على الخدمات الاجتماعية

أحدث دخول البترول في الاقتصاد السوداني تغيرات اجتماعية عديدة شملت توفير الموارد الإضافية لتحسين المؤشرات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودخول الاستثمارات الأجنبية الشئ الذي كان له أثرا ملموسا في التنمية الاجتماعية التي تحتاج لدراسة أكثر تفصيلا.

ويمكن تناول برامج التنمية الاجتماعية بمناطق إنتاج ونقل البترول وذلك للارتقاء بإنسان تلك المناطق وتطويره والمساهمة في استقراره حيث ساهم في توفير تلك الخدمات الشركات القومية والشركات الأجنبية إضافة إلي مساهمة الحكومة وتمثلت تلك الخدمات في الأتي:

- الخدمات الصحية وتمثلت في إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية وشراء المعدات الطبية وإنشاء معامل للتحاليل الطبية.
- خدمات توفير المياه وتمثلت في حفر الآبار وإنشاء محطات المياه .
- الخدمات في مجال التعليم وتمثلت في إنشاء وتأسيس مدارس أساس ومدارس ثانوية.
- البنيات الأساسية كإنشاء الكباري وشبكة الطرق وتخطيط المدن.
- الخدمات الزراعية والبيطرية.

– الأنشطة الثقافية والاجتماعية المتمثلة في إنشاء المراكز الثقافية وأندية المشاهدة.

نتيجة للأنشطة التنموية المختلفة التي قامت بها الحكومة في مناطق البترول فقد تطورت أنماط الحياة في تلك المناطق جراء تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة وتحسنت أحوال السكان وتم إحداث تغيرات جذرية هامة تمثلت في الأتي:

- تحسن مستوي تقديم خدمات الرعاية الصحية الناتج من إنشاء المستشفيات وتزويدها بالمعدات المطلوبة.
- خلق جو مستقر للسكان في المنطقة خاصة وأن تلك المناطق لم تشهد سوى الترحال والتجوال الموسمي مما يسهل عملية تقديم الخدمات بصورة أفضل.
- خلق جو ثقافي من جراء الأنشطة المقدمة بواسطة أندية المشاهدة والأندية الرياضية.
- تطور اهتمامات المواطنين وتغيير تطلعاتهم مما يدفعهم للسعي للحصول علي أوضاع أفضل في المستقبل.

تــوفــير فــرص العمــالــة:

تعتبر الزراعة بشقيها النباتي والحيواني النشاط الأوحد في مناطق إنتاج البترول باستثناء بعض الأنشطة التجارية الأخرى. لذلك فان فرص العمل في المناطق التي ظهر فيها البترول كانت محدودة جدا مما أدي إلي هجرة عدد كبير من السكان للحصول علي فرص عمل أفضل . إلا انه بعد اكتشاف البترول واضطلاع الحكومة بدور كبير في تقديم الخدمات الاجتماعية فقد تحسنت فرص العمل بتلك المناطق. ورغم أنه لا تتوفر إحصاءات دقيقة عن عدد فرص العمل التي تم إيجادها إلا أن هناك العديد من مظاهر التحسن والتي يمكن حصرها في الأتي:

- أصبحت مناطق البترول تمثل نقاط تنمية مقارنة بالولايات الاخري حيث يتم تحويل عدد مقدر من الدخول المتولدة.
- ظهور الهجرة المعاكسة من الولايات الأخرى إلي مناطق إنتاج البترول.
- ساهم استقرار السكان في خلق ارتباطات وتداخلات متعددة نتج عنها التخصص واعتماد المنفعة المتبادلة.
- ازدهار حركة التجارة وإيجاد فرص عمل كبيرة جدا من جراء ازدياد أعداد المشتغلين بالمهنة.